آراء

في تكريم عبد الرحمن المنّاعي

معن البياري

لا يجوز أن يمرّ من دون ابتهاج به، وسرور خاص بمغازيه، تكريم وزارة الثقافة والرياضة القطرية عبد الرحمن المنّاعي (1948)، في احتفالية إعلان الفائزين بجائزة الدوحة للكتابة الدرامية، في نسختها الأولى، يوم الجمعة الماضي. ليس فقط لأنه تعبيرٌ عن وفاءٍ متجدّد للفنان الرائد وحارس الذاكرة الشعبية القطرية (والخليجية)، وإنما أيضا لأنه دعوة إلى الالتفات، في غضون الركاكة البائسة التي تفترس راهن الثقافة والفنون في غير بلد عربي، إلى القيم التي دأب مسرح عبد الرحمن المنّاعي، منذ نحو خمسة وأربعين عاما، على الاحتفال بها، وعلى صيانتها في الوجدان العام. وإلى هذا الأمر وغيره، يبقى مدعاةً لابتهاجٍ آخر أن شيخ المسرحيين في قطر أطلق، منذ نحو عامين، موقعا في «يوتيوب»، يشتمل على كثير من عروض أعماله المصورة التي تزيد عن الثلاثين، تأليفا وإخراجا، وعلى مقابلات تلفزيونية معه، ما يعدّ منجزا توثيقيا مهما، ييسّر درس هذه التجربة البالغة الأهمية، ليس فقط في مسار المسرح القطري، وإنما أيضا في المشهد العريض للمسرح الخليجي، الذي أدّى مساهماتٍ لافتةً في الحركة المسرحية العربية عموما، ودلّ على طاقاتٍ مقتدرة، ليس فقط بدلالة ما حازته أعمالٌ، أنجزها عبد الرحمن المناعي، تأليفا وإخراجا، (وزملاء له) من جوائز مستحقة في مناسباتٍ وتظاهرات ومواسم ومهرجانات مسرحية غير منسية في قرطاج ودمشق وغيرهما، وإنما أيضا لما أضاءت عليه الأعمال المسرحية الخليجية بشأن قضايا مواطن هذه المنطقة العربية، ومشاغله، والتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عبر فيها ومنها، وذلك كله بصيغ فنيةٍ تنوعت مستوياتها المشهدية والتعبيرية والجمالية. وفي البال أن فنانين عربا من ذوي الخبرة والتجارب الممتدّة ساهموا في الدفع بالمواهب والقدرات الفنية في مجال المسرح في منطقة الخليج، في الكويت خصوصا. وتلك مسرحية «أم الزين»، أولى نصوص عبد الرحمن المنّاعي، وأول عمل مسرحي يؤرّخ أنه انطلاقة المسرح في قطر، بعروضه في 1975، أخرجها الأردني الراحل هاني صنوبر، والذي يحرص المنّاعي دائما على التذكير بفضله على المستويين، الشخصي والعام.

وفيما التكريم الجديد الذي استحقه صاحب «خيمة العز»، وبادرت إليه وزارة الثقافة والرياضة القطرية، يأخذنا إلى أرشيف غزير للمسرحي، والباحث في الفنون الشعبية بالمناسبة، يمرّ بين أخبار عابرة أن عملا جديدا أجيز له، وينتظر أن تتعافى الحياة من كوفيد 19 للبدء ببروفاته وعروضه، عنوانه «وادي المجادير»، من المفارقات أنه عن وباء أيضا، عن الجدري، في قطر في الثلاثينيات. ما يجوز اعتبار هذا الخبر شاهدا آخر على شغف مقيم ومتوطن في حشايا عبد الرحمن المناعي ومداركه بالتراث والتاريخ الشفاهي لبلده ومنطقة الخليج، ذلك أن أكثر أعماله ونصوصه (وقصائده العامية أيضا) تكاد تتعلق بفضاءات الماضي وقضاياه، بما قبل النفط والرفاه، بأيام تجارة اللؤلؤ، وكفاح الإنسان في منطقة الخليج وبلدانها من أجل الرزق والعيش. وذلك كله ليس من مداخل حنينٍ في عبد الرحمن المنّاعي، وإنما لتأكيد يدأب عليه، أن حاضر إنسان هذه البلاد موصولٌ بماضٍ كان على ذلك الحال، فيه الكد والمشقة، مع البهجة بالحياة، على ما انشغلت به مسرحيته، تأليفا وإخراجا، «شدّوا الظعاين»، والتي راحت أيضا إلى ثلاثينيات القرن الماضي. وكما زملاء له في بلده، وفي دول الخليج، حضرت في نصوصه أشرعة القوارب والسفن الصغرى، وغنّى صيادو اللؤلؤ أهازيجهم، وهو الذي عمل في صباه صيّادا، وجاور البحر في سكناه. غير أن من المهم أن يُشار إلى تنوع في الموضوعات التي تناولتها أعمال أخرى له، وإلى تنوع أشكال البناء والتعبير، فلدى المنّاعي مسرحيات غنائية أيضا، نهضت على قصائد له ولغيره. ولا يغفل أنه عمل سنواتٍ مديرا لمركز التراث الشعبي لمجلس التعاون، ومقره الدوحة.

ليس عبد الرحمن المنّاعي، المكرّم أخيرا، راضيا عن أحوال النشاط المسرحي في قطر، ويرى «كسادا» و«تراجعا». ودعا، في مقابلة صحافية معه، إلى «إنقاذ» الحركة المسرحية مما تعانيه من «تخبّط» جعلها في «مواتٍ غير طبيعي». .. ولأن أهل مكّة أدرى بشعابها، فالقول في هذا الأمر لأصحاب الشأن، وليس الإتيان عليه هنا إلا للتأشير إلى أن قولا كهذا، عندما يصدر من عبد الرحمن المناعي، وليس غيره، تتضاعف أهميته وقيمته ..

الهجرة غير النظامية في تونس

سمير حمدي

شهدت تونس، أخيرا، تصاعدا لظاهرة الهجرة غير النظامية، فمنذ إعلان البلاد عن فتح حدودها، في نهاية شهر يونيو/ حزيران، الماضي، تفاقمت محاولات الهجرة من السواحل التونسية باتجاه الأراضي الإيطالية، وشملت، وبشكل غير مسبوق، هجرة عائلات بأكملها اتخذت من القوارب وسيلةً للرحيل، للوصول إلى الساحل الآخر للمتوسط. والأكيد أن الظاهرة تصاعدت بشكل لافت، منذ الثورة التونسية سنة 2011، ولكن المؤكد أنها ليست نتاجا للثورة أو وليدة التحولات السياسية التي عرفتها تونس، فقد بدأت بالتفشّي منذ أغلقت الدول الأوروبية حدودها أمام حالات اللجوء الاقتصادي، وكل الباحثين عن الشغل من مواطني دول المغرب العربي، بما فيها البلاد التونسية، فقبل 1986 لم تكن الظاهرة موجودة، بسبب إمكانية السفر إلى الدول الغربية من دون قيود (تحديدا فرنسا وإيطاليا، الوجهتين المحبّذتين لدى المهاجر التونسي). وكانت الدول الأوروبية حينها بحاجة ماسّة لليد العاملة التونسية الرخيصة. وستأخذ الهجرة غير النظامية منعرجا حادّا بعد 1995، وتوقيع دول الاتحاد الأوروبي اتفاقية شينغن، وما تبعها من إجراءات صارمة في التعامل مع المسألة التي أصبحت تندرج ضمن الملف الأمني في العلاقة بين الدول الأوروبية والجانب التونسي، حيث استغل النظام التونسي حينها الظاهرة لمكاسب سياسية ومالية، نال بمقتضاها شرعيةً كان يفتقدها بسبب دكتاتورية النظام. وعلى الرغم من لا ديمقراطية نظام بن علي حينها، إلا أن نجاعة جهازه الأمني في محاربة ظاهرة الهجرة غير النظامية (الحرقة كما يسميها أهل تونس) جعلته يحظى بإعجاب الجهات الأوروبية المختلفة، بل وثنائها، ووصل الحال بالرئيس الفرنسي حينها، جاك شيراك، إلى حد الحديث عمّا أسماها «المعجزة التونسية».

وقّعت تونس، في تلك الفترة، اتفاقيات متعدّدة مع دول الجوار الأوروبي، أربع منها مع إيطاليا بداية من سنة 1998، كما صادقت الدولة التونسية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000، بما فيه البروتوكول الإضافي حول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجو. وكان القانون التونسي الصادر في فبراير/ شباط 2004 قاسياً جدا في التعامل مع محاولات الهجرة غير النظامية. ولعب نظام بن علي دور الشرطي في حماية سواحل الدول الغربية من الهجرة القادمة من دول الجنوب، حيث كانت تونس ممرّا مفضلا للمهاجرين من دول إفريقيا جنوبي الصحراء، بسبب قربها من السواحل الإيطالية.

ما إن سقط نظام بن علي في يناير/ كانون الثاني 2011، حتى حصل تدفق غير مسبوق للمهاجرين غير النظاميين على السواحل الإيطالية، انطلاقا من تونس، شمل مهاجرين من تونس ومن دول أفريقية شتى، بل وحتى من جنسياتٍ آسيوية من العاملين في ليبيا، وقرّروا الرحيل بعد تدهور الوضع الأمني إثر ثورة فبراير 2011 هناك. واضطرت السلطات الإيطالية إلى التحرّك باتجاه تونس، والتواصل مع رئيس الحكومة المؤقتة، الباجي قائد السبسي، الذي وقّع اتفاقية للتعاون في المجال الأمني في شهر أبريل/ نيسان 2011. على الرغم من كل هذه الاتفاقيات، استمرت موجات الهجرة غير النظامية من السواحل التونسية باتجاه إيطاليا، بل أصبحت أسلوبا للاحتجاج على الأوضاع عند حصول الخلاف بين الحكم المركزي وبعض المدن الساحلية، ولم يعد مستغربا ظهور دعوات إلى الهجرة الجماعية عبر البحر، احتجاجا على قرارات حكومية غير منصفة. ولم يكن تشديد العقوبات والإجراءات الأمنية يوما حائلا أمام تصاعد هذه الهجرة باتجاه أوروبا، ولا تمثل بالتأكيد حلا ممكنا لظاهرةٍ تجد جذورها في حالة النمو اللامتكافئ بين ضفتي المتوسط والأسلوب غير الإنساني الذي تتعامل به الدول الأوروبية مع نظيراتها في شرق المتوسط، حيث تركّز دول الاتحاد الأوروبي أساسا على المسألة الأمني.

(كاتب تونسي)

المشترك بين وائل حلاق واليسار اليهودي

مهنا الحبيل

تتضمّن نتائج الإبادة «الإيجابية» (في الفلسفة المشرّعة للكولونيالية وسياسات الاستعمار) للتخلص من السكان إلغاء حقهم في الأملاك، واختطاف الأطفال وتغيير الدين، وإعادة التشكيل الاجتماعي، في مدارس الإرساليات، أو المدارس الداخلية، وسلسلة كبيرة من عمليات الدمج الحيوية الثقافية (..). باتريك وولف.

عمل رافائيل ليمكن (rafheal Lemkin) بجهد كبير ومضنٍ ومتتابع، لتحرير المصطلح الذي أضحى وثيقة إدانة دامغة، حيث تثبّت على أي شخصية سياسية أو علمية أو اجتماعية، ساهمت في المجازر الأوروبية النازية للضحايا اليهود. وحصل المحامي البولندي اليهودي، على دعمٍ مكّنه من اللقاء والحوار والمفاوضات، مع الدول الرئيسية في الأمم المتحدة، لتبني مصطلح الإبادة الجماعية.

سنُلاحظ قبل الاستطراد كيف أن أوروبا الحديثة، نجحت في تحويل المأساة اليهودية التي شرحنا، فيما مضى، الجامع بين فكرتها الليبرالية والاستثناء النازي، بحيث تحولت ثقافة وآلة الجريمة والفلسفة المنتجة لها، والجغرافيا الاجتماعية الجذرية لدولها ومجتمعاتها، إلى راعية للسلام وداعمة لضحايا الهولوكوست، وتم تحويل ضريبة التكفير إلى مجتمعات الجنوب والشرق، من خلال إسناد آلة الدولة الصهيونية الحديثة، لصالح خطط المركز الغربي.

يضع وائل حلاق هذا السياق في تموضع مهم للغاية، وهو ربط هذا التحوير المضلل، في سياق فكرة «التقدّم»، ذات التقدم الحداثي المادي، والذي مارس الغرب فيه إبادة في ثلاثة قرون، هو ذاته الذي مارس إبادة الهولوكوست. وهنا تبرز لقطة رائعة للغاية من باتريك وولف، حين أشار إلى أن الإبادة البنيوية في عقيدة التقدّم تروج حتى بين الشعوب الضحايا، (بأنها عملية حتمية على طريق التقدّم)، إذ إن هذه الأجيال في الأصل لا تعرف أي معادلة أخرى للتقدّم، غير هذا الموروث.

وتحت حماية شروط الحداثة المادية وترويجها الضخم، لا يوجد أي قدرة وعي استقلالية، على الرغم من الدراسات والكتب المعاصرة في الفلسفة الأخلاقية، يطرح لتلك الشعوب وشبابها، كيف كان ممكناً للعالم الجنوبي أن يتطوّر، في العلوم وإدارة الدولة حقوقيا، وتشاركياً وصناعة التكنولوجيا، بنموذج آخر يتقدم به الإنسان تحت مبدأ القيم والعدالة للضمير. تستهلك هذه المقارنة كثيراً من جهود (ولغة) وائل حلاق وإدوارد سعيد، على السواء، مع انفراد حلاق بالعمق المركزي، لجذور التشكلات الخطابية، وهي التشكلات التي يشير إليها وولف، من حيث هيمنة خطابها على مصدر المعلومة عن التقدّم المعاصر وشروطه.

سؤال المسؤولية عن علاقة الحداثة بالإبادة، ومعيار العدالة في مستقبل الإنسان ما بعد الحداثة، امتد تطارحه لمفكرين يهود، تداخلت حياتهم بين اليسار والموقف من الدولة الإسرائيلية. ولعل عالم الاجتماع اليهودي البولندي الأصل، الذي يستدل به حلاق هنا، سيغموند باومان، وربطه الهولوكوست بالحداثة، من هذه الشواهد التي لا نجد لها رواجاً ثقافياً في البناء المعلوماتي للأجيال الحديثة، في الغرب، ولا في امتداده الأكاديمي في الشرق. وتشير تجربة عبد الوهاب المسيري إلى اهتمامه وبنائه على نظرية باومان، لكن حلاق يذكّر بضرورة تجاوز فكرة باومان وحنا أرندت، من مقاربة الحداثة مع الهولوكوست، إلى المستويات الأعمق التي تدلل على أن الإبادة البنيوية للغرب، بحسب رأيه، الأساس التاريخي للمشروع الحداثي نفسه، وهي مركزية في نقده إدوارد سعيد يشير حلاق أيضاً إلى نموذج الإبادة البنيوية للعثمانيين، والتي عملت عليها أوروبا، وكيف نجحت «عقيدة التقدّم» الحداثية، ليس في القضاء على الدولة مؤسسياً، واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً وسياسياً وحسب، ولكن خلقت عنها ذاكرة مشوهة. وهنا يستدرك حلاق الإرث السياسي السيئ للعثمانيين، وأن الميزة المقصودة لم تكن أشكال العثمانيين السياسية، وإنما ما خلقت فيهم روح الشرق الإسلامي، من ممارسات اجتماعية ونظام تعليمي (مختلف عن الحداثة قابل للتطوير)، وطرائق أخلاقية وصوفية منسجمة مع العالم الطبيعي والقيم الكونية. وهذه مساحة تحرير مهمة، بالفعل تحتاج لها الدراسات الشرقية، غير أن الضجيج المقابل لتعظيم العثمانيين، والتغافل عن كوارثهم، هو أيضاً لن يساعد في فرز القيم، من تأثير الاستبداد السياسي على هذه القيم في الحياة الاجتماعية لمناطقهم. ويكفي هنا أن نستدل بطريقة الأسر والعبودية التي سادت في عهودهم، وكيف يُدان وينقض سلوكهم وفقاً لمعايير القيم ذاتها التي تتبنّاها المعرفة الإسلامية، وهذا مسار واحد، وهناك مسارات أخرى.

> اختطاف الأطفال تعليمياً وثقافياً واجتماعياً يوضع تحت تشريع قانوني، فيما هو من صور الإبادة

غير أن المركز الفكري في تحريرنا هذا المسار هو أن العالم قد أُخضع لتفسير بل ونموذج واحد للإبادة. ومع أن هناك شعوباً مظلومة استفادت من تحرير هذا المصطلح القانوني لرفائيل ليمكن، إلا أن حصر الوصف فيه قد خدم من جديد عقيدة التقدم الإبادية، والتي لا تزال تمارس. وعليه، الإبادة الجزئية، حيث تمارس دورات العنف في مواسم، وتقف في مواسم أخرى، داخل أوروبا وأميركا مع الأقليات المتعددة، أو في حروب وظيفية لمصالح الغرب، لا تتشارك في المرجعية القانونية للإبادة الجماعية، إلا بالقدر الذي يوظفه الهدف الوصفي.

العناصر التي تحدث عنها وولف، وخصوصا تحت هذا العنوان المهم (وسلسلة كبيرة من عمليات الدمج الحيوية الثقافية) تجري تحتها منظومات تعسّف عنيفة تستخدم القانون، باسم الحداثة اليوم، في كل الدول الغربية، وهي تعتمد على أساس تشريعي مضمر، أن ثقافتها على اللاجئين المنضمين لها هي ثقافة إبادة (إيجابية)، وأن اختطاف الأطفال تعليمياً وثقافياً واجتماعيا يوضع تحت هذا التشريع القانوني، فيما هو من صور الإبادة.

حماية الطفل أو العائلة أو المجتمع السكاني، من أي عنف أو سلوك لا أخلاقي، لا يقوم بانتزاع الأطفال من حضن أهليهم، ولا تنظيم إعادة تشكلهم الثقافي الاجتماعي، وإنما بربط الأجيال بمنظومة القيم الموحدة. أما ما يجري اليوم، فهو صور من إعادة خلق المجتمعات «الدونية»، في منظور الحداثة، لتكون جزءًا من آلة الحرث المادية لدول الحداثة الغربية، وهذا بالضبط ما يجري للأقليات المسلمة في الغرب.

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير **عماد حجاج**

مشعوذة ترامب ومصائبنا التي لا تنتهي

علي سفر

كاد طبيب هندي أن يشتري مصباح علاء الدين الأسطوري، لولا أن جزءاً من عقله اشتغل فجأة، فأبلغ الشرطة التي ألقت القبض على المحتاليْن اللذين اقتربا من الاستيلاء على مبلغ غير قليل (41000 $)، بعد أن أقنعا الرجل بأن مسحة من يده على الفانوس النحاسي ستخرج المارد منه، لينفذ له كل ما يطلبه.

لم يكن التعليق المناسب على القصة هو السؤال عما يمكن للطبيب أن يطلب من المارد من حاجات، على الرغم من وجاهة السؤال ومشروعيته، إذ ما الذي يحتاجه من يملك مثل ذلك المبلغ في بلد فقيرة عموماً كالهند.. بل كان هو السؤال الاستنكاري عن سهولة تخلص شخصٍ درس الطب في إحدى الجامعات من معملةٍ الدماغي، لصالح شعوذات وأكاذيب تؤمن بها فئة من العامة، سيما غير المتعلمين.

أليس الوقوع في أسر الأوهام والخزعبلات، بعد استكمال التكوين المعرفي العلمي في المدارس والجامعات هو هزيمة محققة لهذه المؤسسات التي ترفد المجتمعات وفضاءات عملها بالمتعلمين ليقوموا بخدمة أفرادها؟ ولكن هل يقع ضحايا المشعوذين في فخاخ هؤلاء من تلقاء أنفسهم؟ أم هناك مؤسسات تقوم ببث ما يدعم أفعال النصابين والمشعوذين ويسندها؟

لقد أمست الهند نمراً اقتصادياً، سيما في صناعة المعلوماتية، إلا أن الصورة المكرّسة لهذه البلاد، بطولها وعرضها، للأسف، لم تخرج عن عازف الزمر الذي يخرج الأفعى من سلة القش، أو المهراجا الذي يعتلي ظهر الفيل. وفي مجتمع واسع الأرجاء، يتوزع على مساحات شبه القارة الهندية، سيعثر الباحث على قطاعات اقتصادية كاملة تعتمد في معيشتها على صناعة الأوهام والمعتقدات. وليس الحديث هنا عن جمعيات ودكاكين العرافين وقارئي الكف، واللاعبين بالبيضة والحجر وحسب، بل عن مؤسسات ثقافية وإعلامية لا تبتعد في خطابها عما يعتقد عموم البشر البسطاء.

وحتى تلك التي لا تفعل هذا، تبقى سلبية، ولا تضع في أولوياتها محاربة مثل هذه الأنماط الذهنية المتخلفة، على الرغم من حساسية الأمر وحاجة فئات واسعة من أفراد المجتمع لمثل هذه الخطط، إذ لا يعقل، وعلى سبيل المثال، أن تذهب نساء قرى بأكملها إلى الحجْر والعزلة بعيداً عن سكنها بسبب الدورة الشهرية! جرّاء اعتقاد كهنة الديانة التي يعتنقونها أن المرأة، في مثل هذا الظرف، تصبح نجسة يجب عدم الاقتراب منها أو الاختلاط معها. وطبعاً لا يمكن رؤية القضية من دون قراءة علاقة السياسة وقواها في مثل هذه البلاد بالشعوذة، وبالتفكير غير العلمي.

لهذا، وبسبب كل ما سبق، لم يكن الفيديو الذي تم تداوله إعلامياً لمستشارة ترامب الروحية، القسيسة الأميركية، باولا وايت، غريباً، فهي تقدّم الصلاة على طريقتها المثيرة، لتدعم ولي نعمتها من أجل فوزه بالانتخابات على منافسه الديمقراطي جو بايدن! وضمن إلحاح القصة في سياق الصراع الذي احتدم انتخابياً، لن يعتبر أحدٌ أن استخدام التعابير الأفريقية الوثنية في منطوقها الذي يلبس لبوس الصلوات الكنسية هو مشكلة يجب التوقف عندها، ففي مثل هذه المنعطفات الدراماتيكية، يمكن اللجوء للشياطين وقدراتها في العرف السياسي، من أجل تحقيق النصر، من دون أن يرفّ جفن السياسيين وأحزابهم التقليدية، فالذروة التي وصل إليها هؤلاء في غير مكان، عبر استخدام عناصر الإثارة الشعبوية في تواصلهم مع الجماهير، ستلتقي مع ذروة أخرى، هي الكيانات التجهيلية بروامزها وأدواتها، فضلاً عن استخدام تقاليدها وفولكلورها.

ولكن هل تظهر هذه النزعات المبنية على اللجوء إلى الغيبيات والسحر في العوالم السياسية في أثناء الملمات ولحظات الصراع القاسية فقط؟ يحفل التاريخ السياسي بتفاصيل كثيرة عن حكام شاركهم الكهنة والمشعوذون صناعة القرارات، عبر إلهامهم ودعمهم، ودفعهم إلى القيام بممارسات غرائبية، فترامب الذي تمسك مشعوذته بيده في إحدى الصور، يرث فعلياً تاريخاً كاملاً من علاقة رجال الكنيسة برؤساء الولايات المتحدة! وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن فلاديمير بوتين، وهو رأس المافيا الروسية الحاكمة، بعيداً عن تأثير هؤلاء، فقد ذهب رجال دين الكنيسة الأرثوذكسية إلى قاعدة حميميم في الساحل السوري، كي يرشّوا الماء المقدس على طائرات ميغ 35، كي لا تسقط، في الحرب المقدّسة ضد «الإرهابيين»!

> أوبئة وكوارث يستكملها فوق رؤوسنا زعماء لا تفرّق بينهم وبين المشعوذين والبلطجية

كما يعرف الجميع أن سياسة قتل المعارضين والصحافيين الروس، وتفريغ المشهد من أي قوى مخالفة في الرأي أو في التوجهات، لم يتركا لكارهي بوتين سوى اللجوء إلى الشعوذة. وهكذا سنتذكر قصة معارضٍ قرّر أن يعمل على التخلص من «الشيطان بوتين»، فكان أن اعتقلته السلطات المحلية بتهمة الشعوذة، ثم مضت به إلى إحدى المصحّات العقلية!

(إعلامي سوري)

تعقيبا على سمير الزين عن «وهم الاستثناء الفلسطيني»

سامي حسن

تحت عنوان «وهم الاستثناء الفلسطيني»، نشرت «العربي الجديد» (2020/10/31) مقالاً للكاتب الصديق، سمير الزين، ينتقد فيه مبالغة الفلسطينيين في «الادّعاء بالتميز الذي يصل أحياناً إلى ادّعاءٍ عنصري بالتفوق الفلسطيني»، من ناحية بنيتهم الاجتماعية وديمقراطية تقاليدهم السياسية مقارنة مع محيطهم العربي. وهو إذ لا يخفي احترامه التجربة الفلسطينية «التي اخترعت الهوية من العدم، وفي شروط صعبة ومجحفة ومعقدة»، يؤكّد على أن «ليس هناك من سبب للادّعاء بهوية وطنية فلسطينية ناجزة بمواصفات مطلقة الجودة وعالية المردود»، حيث أثبتت تجربة «أوسلو» وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، والصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس، أن الهوية الفلسطينية إلغائية إقصائية، وأبرزت نمو الهويات الجزئية واستقطابها الفلسطينيين، وتمترسهم حولها على حساب الهوية الوطنية الجامعة التي تبدّت بوضوح هشاشتها وتفكّكها، مثلما تبدى وهم ما يقال عن ديمقراطية التجربة الفلسطينية، حيث تبين أن هذه التجربة لا تختلف عن سواها من التجارب العربية، من حيث القمع والاستبداد وافتقاد العلاقات الديمقراطية وهيمنة الولاءات ما قبل الوطنية. لا شك أن ادّعاء أي شعبٍ بتمايزه النوعي عن غيره من الشعوبٍ خاطئ، لا يمتّ للحقيقة بصلة، فالإنسان هو الإنسان أينما وجد، واختلاف الظروف هو الذي يفعل فعله في تطور المجتمعات وتمايزها، فليس ثمّة مجتمعات، ولدت متميزة، أو بقيت محافظة على تمايزها، فالتميز لا يأخذ منحىً تصاعديا على طول الزمن، ولنا في انهيار الحضارات، وانتكاس الأمم، شواهد على ذلك.

لكن، لا بد التمييز بين ذلك الشعور المبالغ به لشعبٍ ما بالتميز أو بالتمايز عن غيره، وما يخفيه ذلك من سماتٍ عنصرية، وبين اعتداد الشعب بنفسه واحترامه ذاته، فأن يشعر الألمان، على سبيل المثال، أنهم حققوا معجزةً بتجاوز ما دمرته الحرب العالمية الثانية شيء، وأن يكون ذلك مدعاةً لتكريس مقولة إن ذلك بفضل عرقهم وذكائهم الخارق، شيء آخر. من هنا، وبخلاف سمير، أميل إلى توصيف نظرة الفلسطينيين إلى ذاتهم أنها اعتداد بالنفس، ودهشة مما أنجزوه على صعيد هويتهم ومقاومتهم بعد عقود من النكبة وتداعياتها. ينطبق الأمر نفسه على شعوب الربيع العربي، والتي ربما فوجئت، قبل غيرها، بما فعلته، فكان طبيعيا، شعور التونسيين والمصريين بالتمايز، بسبب نجاحهم في الخلاص من طغاتهم. كذلك كان حال السوريين بعد اندلاع ثورتهم.

يكتب سمير «هكذا هي صورة الفلسطينيين عن أنفسهم، شعب أسطورة. لذلك، لم يكن غريبًا، في السابق، أن تدّعي قوى سياسية فلسطينية مهماتٍ فلسطينية بتغيير العالم العربي كله، وأحيانًا بتغيير العالم، وقد استضافت الفصائل الفلسطينية عشرات القوى والحركات السياسية من كل العالم في بيروت عندما كانت تسيطر عليها قبل حرب عام 1982». ربما تكون تجربة المقاومة الفلسطينية في الأردن هي الوحيدة التي تدعم ما ذهب إليه سمير من سعي قوى فلسطينية إلى التغيير في المنطقة العربية. صحيحٌ أن المقاومة الفلسطينية كانت لاعباً أساسياً على الساحة اللبنانية، بحكم تنامي قوتها العسكرية، وتحالفها مع الحركة الوطنية، وضعف الدولة المركزية. ولكن ضيوف المقاومة في لبنان لم يكونوا فقط قوى سياسية وحركات تحرّر، بل كانوا أيضاً مثقفين ونخبا انجذبوا للتجربة الفلسطينية، ووجدوا في لبنان ما افتقدوه في بلدانهم من حرية تعبير وصحافة حرة و... إلخ.

جميعنا يذكر، وسمير الزين طبعاً، أن المرحلة التي وجدت فيها المقاومة الفلسطينية في لبنان كانت تتميز بانقسام العالم إلى معسكرين، غربي تتزعمه أميركا، ويدعم إسرائيل، وشرقي، يتزعمه الاتحاد السوفييتي، ويدّعي دعمه حركات التحرّر. وبسبب انحياز المقاومة الفلسطينية للمعسكر الشرقي، وفي ظل هيمنة خطاب مواجهة الإمبريالية، ووحدة نضال حركات التحرّر في العالم، فقد كان طبيعياً أن تبني المقاومة علاقاتٍ وثيقة مع القوى والأحزاب التي تنتمي للمعسكر نفسه، وأن تتحالف مع جميع حركات التحرّر. لكن مشكلة القوى الفلسطينية أنها كانت براغماتية في تحالفاتها. ولم يكن حديثها عن الشعوب سوى ذرّ للرماد في العيون. فتحت ذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، تنصّلت من الانحياز لمطالب الشعوب العربية، في الخلاص من الاستبداد وتحقيق العدالة. بل إنها، بنت أفضل العلاقات مع الأنظمة العربية الحاكمة. وبذلك تكون القوى الفلسطينية منسجمةً مع ذاتها، ومع بنيتها اللاديمقراطية الشبيهة، بهذا القدر أو ذاك، بتلك الأنظمة، فالقادة والأمناء العامون باقون إلى الأبد، حالهم في ذلك حال الحكام العرب. وكما أشار سمير الذي أجد نفسي متفقا معه، جاءت اتفاقية أوسلو وتداعياتها والصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس ليكشف هذا كله وهم الديمقراطية في التجربة الفلسطينية، وليعلي من شأن الهويات الجزئية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. ولكن ما أجد ضرورياً التشديد عليه أن هوية أي شعب ليست منجزا ثابتا ونهائيا، بل هي في حالة حركة وتغير دائميْن. وبقدر ما تبدو موحدة ومتماسكة في فترة تاريخية ما، بقدر ما تتعرّض للتشقق والتشوّه في ظروف أخرى. والعكس صحيح. انظر إلى حالة ألمانيا التي انقسمت إلى شرقية وغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتداعيات هذا الانقسام على صعيد هوية الألمان في شطري بلدهم. ثم لننظر ماذا حصل بعد أن استعادت ألمانيا وحدتها في العام 1990. من هنا، حديث سمير عن نسيج اجتماعي، فلسطيني أو عربي، ينتج هويات إقصائية إلغائية، من دون الإتيان على دور السلطات المسيطرة والحاكمة، يشير إلى أن ثمّة مرضا غير قابل للشفاء تعاني منه المجتمعات العربية، وضمناً المجتمع الفلسطيني. وأن هناك تماهيا بين السلطة والشعب، وبين الحاكم والمحكوم، وبالتالي يصبح صحيحاً القول «مثلما تكونوا يولّى عليكم»؟!

> لا بد من التمييز بين الشعور المبالغ به لشعب ما بالتمايز عن غيره، وما يخفيه من سمات عنصرية، وبين اعتداد الشعب بنفسه واحترامه ذاته

لكن ما كتبه سمير الزين في مقال لاحق «استجابات الهوية المهدّدة» («العربي الجديد»، 6/11/ 2020) يناقض هذا الكلام، وربما يزيل التباس الفهم لدي، حيث يشير إلى وجود أزمات حادّة في هوية المجتمعات الأوروبية، ويبين أن دعوات الانغلاق على الذات، واستعادة الهويات القديمة، أي بناء الهوية بالاتكاء على الماضي واستحضاره، بما في ذلك العادات المتخلفة والتقاليد البالية، إنما هي نتيجة انسداد الأفق وغياب العدالة، والتي تتحمل مسؤوليتها الأنظمة الحاكمة.

(كاتب فلسطيني)

رام الله، 2020 (عصام الريماوي/الأناضول)

عن ضربة ترامب الوداعية

عيسى الشعيبي

فيما كانت عمليات العد والفرز جارية على قدم وساق في ولايات أميركية متأرجحة، وكان دونالد ترامب ماضياً في إدارة معركة قضائية يائسة، لتعديل نتائج الانتخابات الرئاسية شبه المحسومة ضده، فتحت «نيويورك تايمز»، في تقرير لها، باباً واسعاً أمام سيلٍ من التوقعات والافتراضات، حول ما يدور في رأس الذئب الجريح القابع في البيت الأبيض، وخطوات قد يقدم عليها في ربع الساعة الأخير من زمن ولايته اليتيمة. وذلك حين نقلت الصحيفة الأميركية الأولى عن شخصيات كبيرة في وزارة الدفاع (البنتاغون) قولهم إن لديهم مخاوف إزاء نية ترامب القيام بعملية دراماتيكية أخيرة ضد إيران أو فنزويلا، عدا عن انسحاب سريع من أفغانستان والعراق.

كانت إقالة وزير الدفاع الأميركي، مارك أسبر، المعروف برفضه بعض قرارات ترامب المثيرة للجدل، مثل استخدام الجيش ضد المتظاهرين، بمثابة حجر الزاوية الذي استند إليه التقرير المذكور، كما أتت بعض الاستقالات والإقالات اللاحقة لمسؤولين كبار في «البنتاغون»، وتعيين بدلاء ليست لهم كفاءة عسكرية يعتدّ بها، ولا يعرفون قول «لا» لسيدهم، لتضيف مدماكاً آخر في بنية الرواية الصحافية، وتكسبها مزيداً من الصدقية، الأمر الذي أشعل الهواجس لدى المراقبين، وأثار فضولهم حيال ما ينوي الرئيس الغاضب القيام به، قبل أن يتعامد عقربا الساعة، ظهر يوم العشرين من يناير/كانون الثاني المقبل.وقبل أن يضيع تقرير الصحيفة الأشهر، المكروهة بشدة من ترامب، في زحمة الأخبار المتسارعة عن مجريات المعركة الانتخابية المديدة، دخل على الخط رهط من كبار المسؤولين السابقين في الإدارة الجمهورية، أولهم الجنرال مكماستر، أحد مستشاري الأمن القومي الأربعة الذين ملّهم ترامب بسرعة، وعزلهم بفظاظة، عندما قال الرجل الغائب عن الأضواء إن هناك احتمالا أن تهاجم إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية، قبل مغادرة الرئيس الأميركي الخاسر مكتبه، خلال الأسابيع العشرة المتبقية له في المكتب البيضاوي.

ما كان لهذه التكهنات عن نوايا الرجل غريب الأطوار في واشنطن، أن تلقى الاهتمام، وتنال ما تستحقه من انشغال، لو لم يدخل كبار المعلقين الإسرائيليين على النقاش، ويسهموا في تأويل ما يدور في دماغ ترامب من أفكارٍ محمومة، أساسها الرغبة في الانتقام، ودافعها تسوية الحساب المؤجل، ليس مع أعدائه في الخارج فقط، وإنما مع خصومه في الداخل، ممن لا يرى فيهم المعجب بنفسه أهلاً للحلول محله، ولا يعز عليه شيء أكثر مشاهدة غريمه جو بايدن يجلس مكانه، وذلك من خلال عملية خلطٍ كبرى لكل الأوراق، بما في ذلك تعطيل عملية نقل السلطة، وربما إرجاء مغادرة البيت الأبيض إلى أطول وقت ممكن.

تنبني هذه المطالعة، ليس على التقارير الأميركية، وإنما على ما حفلت به الصحف الإسرائيلية، من تقديرات وتحليلات، إن لم نقل إيماءات تدنو من مرتبة التسريبات، المترافقة مع الزيارة المفاجئة لمسؤول الملف الإيراني لدى واشنطن، إليوت أبرامز، إلى تل أبيب، والسابقة على زيارة ملتبسة التوقيت، يقوم بها وزير الخارجية، مايك بومبيو، هذا الأسبوع، الأمر الذي عمّق الشكوك في دوافع زيارة أبرامز التي تمت تحت عنوان مخاتل «تعزيز العقوبات على إيران»، حيث لا دور لإسرائيل فيها، كما وسّع دائرة الاشتباه بهدف زيارة بومبيو المريبة، المغطاة بجولة شرق أوسطية غامضة.

بحسب تلك التقارير، وتعليقات كتّاب مطلعين على ما يدور داخل أسوار القلعة الحصينة، تراوحت التقديرات المتعلقة بضربة ترامب الدراماتيكية الوداعية، بين الاعتراف بضم 30% من أراضي الضفة الغربية، وهو أمر لا يُحدث الدويّ المرغوب فيه من جانب الرجل المغلول في واشنطن، وبين سلسلة من الهجمات الجوية الإسرائيلية المنسقة مع القوات الأميركية، ضد جملة طويلة من الأهداف الإيرانية النوعية في سورية، وربما ضد أهداف ثقيلة الوزن لحزب الله، خصوصا وأن تل أبيب نشرت، أخيرا، خرائط مقرّات قيادية، ومخازن أسلحة، وزعمت أيضاً أنها تعرف أماكن اختباء حسن نصر الله الذي رفع وتيرة حذره.

سعيد الكفراوي... قصة لا تنتهي

محمد طلبة رضوان

كم مرةً سمعتَ عن ابن قريةٍ هاجر إلى المدينة وسكنها، لكنها لم تسكنه، وظلت قريته معه، يحملها قدر ما حملته؟ كم مرةً سمعت عن مثقفٍ في بلادنا اعتقلوه في قضيةٍ واحدة بتهمتين متناقضتين وباطلتين، إحداهما أنه شيوعي، لأن أصدقاءه شيوعيون، والأخرى أنه من الإخوان المسلمين، لأن أقرباءه منهم؟ كم مرة سمعت عن حكايات جيل الستينيات، جيل الحلم القومي الذي رأى الهزيمة مرّتين، مرّة في 1967، وأخرى في الانفتاح العشوائي وصعود السلفية ومعاهدة كامب ديفيد، وعاش بعضهم ليراها مرّة ثالثة في إخفاقات الربيع العربي، بعد أن ظنّ، كل الظن، أنها ذهبت إلى غير رجعة! هذه هي قصة سعيد الكفراوي الذي رحل عن عالمنا يوم السبت الماضي، وهي قصة من سبقوه ومن لحقوا به من أجيال الثقافة المصرية.

فلاح مصري من قرية كفر حجازي في المحلة الكبرى. مواليد عام 1939. ظهر اهتمامه بالأدب في ستينيات القرن الماضي، كتب القصة القصيرة، وعرض ما يكتب على زملائه في قصر ثقافة المحلة، أيامها كان لدينا في مصر قصور ثقافة بالمعنى الحقيقي، حواضن أدبية وفكرية، يكفيك أن تعرف أن زملاءه، من بلدياته المحلاوية، كانوا: نصر حامد أبو زيد، وجابر عصفور، وجار النبي الحلو، ومحمد المنسي قنديل وآخرين. هاجر الكفراوي، هو ومن معه، إلى القاهرة، ذهبوا يبحثون عن مساحاتٍ أوسع، وآفاق أرحب، ومعرفةٍ أعمق، والتقوا بأقرانهم، القاهريين والآخرين القادمين من كل مكان في مصر، عبد الرحمن الأبنودي، وأمل دنقل، ومحمد عفيفي مطر، ويحيى الطاهر عبد الله، وإبراهيم أصلان، وجمال الغيطاني، والتفوا جميعاً حول المعلم الكبير نجيب محفوظ، في مقهى ريش، وشكلوا معاً ملامح الكتابة الجديدة في ذلك الوقت، شعراً ونثراً. ذهب الكفراوي إلى مجلة «المجلة»، وقابل رئيس تحريرها الأديب يحيى حقي، وعرض عليه قصة للنشر، فنظر حقي إلى جلبابه الريفي وطاقيته، وسأله ساخراً: هل تظنّها نشرة داخلية، ألا تعرف من يكتب في هذه المجلة؟ ردّ الكفراوي واثقاً: بلى أعرف. طلب منه حقي أن يقرأ قصته، قرأها مرتين، تحمّس حقي، وأخبره أن له «حسّاً» مختلفاً في التعبير عن الريف، ونشر له.

أخلص الكفراوي لفن القصة القصيرة، على الرغم من انصراف كل أبناء جيله إلى الرواية. ورأى أن القصة أخت القصيدة، وأنها منافس قوي للرواية، وأصدر اثنتي عشرة مجموعة قصصية. كان الموت شاغله الأكبر، والقرية هي «تيمته»، وهويته، وعنوانه الإبداعي. واجه الحياة بالموت، وواجه المدينة بالقرية، وواجه الانحيازات الأيديولوجية المغلقة بالانحياز المطلق إلى جماليات النص الأدبي.

تعرّض الكفراوي للاعتقال العشوائي في آخر عهد جمال عبد الناصر. وحين خرج روى ما حدث له لأستاذه نجيب محفوظ، فحوّل محفوظ قصته إلى رواية «الكرنك» التي تحولت فيما بعد إلى فيلم سينمائي، وجسد شخصية الكفراوي الفنان نور الشريف. أما قصته مع أنور السادات، فآثر أن يكتبها بنفسه، قصة فلاح مصري، هو مطاوع أبو العزايم، استشهد ابنه في حرب أكتوبر، ونال وساماً، لكنه رأى السادات فيما بعد يضع يده في يد من قتلوا ابنه. أرسل مطاوع «تليغراف» إلى السادات يخبره بأنه يريد مقابلته لأمرٍ يتعلق بأمن البلاد وأمنه هو شخصياً، فأرسل إليه السادات رجال الأمن ليستجوبوه، رفض مطاوع التحدّث إليهم، وأرسل «تليغراف» آخر، وثالثاً، ورابعاً. ولم تفلح كل محاولات الأمن في استنطاقه، وافق السادات وقابله، فإذا بالفلاح المصري يحذر السادات، وينهاه: «لا تصالح»! كتب الكفراوي القصة وهو خارج مصر، ونشرها في مجلةٍ لا تصدر في مصر، وتحوّلت القصة إلى فيلم صُوِّر في قرية في العراق، وقام بالتمثيل فنانون مصريون يساريون، لجأوا إلى العراق، لمعارضتهم السادات، (كرم مطاوع وسهير المرشدي وعبد الرحمن أبو زهرة وآخرون)، حتى الكومبارس كانوا من العاملين المصريين في العراق.

أجمل ما سمعت منه، رحمه الله: «هذه بلد يتناوب على حكمها الطغاة والمستبدون فيما ينشغل أهلها عبر التاريخ بالزراعة والكتابة والنحت وصناعة الحضارة».

فلسطين ليست للبيع في سوق النخاسة

بنسالم حمّيش

تلقيت في أواخر سنة 2019 من وزير الثقافة الفلسطيني، عاطف أبو سيف، دعوة للمشاركة في ندوة عربية بعنوان «هل باتت الرواية ديوان العرب؟»، وتنعقد في ذكرى استشهاد الروائي والمناضل الفلسطيني، غسان كنفاني، فشكرت السيد الوزير على دعوته الكريمة وأبلغته اعتزازي بتلبيتها. ولكن لا شيءَ من ذلك تمَّ، إذ أخبرتني مديرة الندوة، بديعة زيدان، من رام الله أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية رفضت منح التراخيص لكتّاب كنت ضمنهم، فتأسفت لذلك أسفا شديدا، أحدث في صدري غصّة، كما تألمت لما يعاني منه الفلسطينيون يوميا من حيفٍ وحشيٍّ وطغيان مطلق عُنفي تحت احتلال إسرائيلي غاشم بغيض، فبتُّ، من حين إلى آخر، أرفع عاقرتي مستغيثا: وامحمداه! واعمراه!... واأيوباه!.. كما ردّدت في نفسي مرارا قصيدة فلسطين لعلي محمود طه وأخرى لأحمد شوقي «إلامَ الخلْف بيتكمُ إلامَ ..»، كنت حفظتهما عن ظهر قلب منذ أيام العز.

.. يبدو تاريخ الفلسطينيين المعاصر كامتحان جسيم عصيب لا تزال حلقاته، منذ إنشاء الدولة الصهيونية، تتلاحق على وقع أزماتٍ ومآسٍ ممضّةٍ عديدة، فأمام تخاذل حكوماتٍ عربيّةٍ وميل أخرى إلى استعمال القضية الفلسطينية كورقة إيديولوجية أو تفاوضية لا غير، بقي الشعب الفلسطيني يعاني الأمرّيْن تحت نير دولة احتلالٍ وغصبٍ معزّزة بالدعم الغربي - الأميركي، تتقن سياسة الأمر الواقع في تكثير مستعمراتها وتوسيعها وفرض التنازلات من عرب التقاعس والخذلان، وإملاء شروط المفاوضة وإحلال «السلام» الموهوم. أما تأدية فواتير الصف العربي، فكانت وما تزال موكولة إلى الفلسطينيين، عبر طرق النفي والشتات ووسائل الردع والتخويف والتحجيم. ومجمل التاريخ الفلسطيني المعاصر، الذي ما زال ينزف دما، يحدونا إلى أن نطرح تساؤلاتٍ أخلاقية، وحتى نظرية مقلقة خطيرة، فتجاه منطق تلك السياسة الساحقة المكابرة (والتي انتقدها في حالة الدولة العبرية الجنرال ديغول)، كيف لنا أن نثق في مفاهيم الغرب عن العدالة الإنسانية، ونقيسها بمعياري الضرورة والشمولية؟ لماذا كل هذا الإصرار المتشدّد من حُماة إسرائيل على تخيير الشعب الفلسطيني بين المنافي أو الخضوع والحَجْرِ أو الاستشهاد؟

دولة إسرائيل، كما نعلم، مدينة وجوديا للحركة الصهيونية ولكتاب تيودور هرتزل، «الدولة اليهودية»، كما لوعد بلفور المشؤوم، غير أن هذه العناصر مجتمعةً ما كانت لتكفيَ، لولا نشطاء الهاغانا وإرغون الإرهابيين، قتلة الوسيط الأممي الكونت برنادوت، وبالأخص لولا دعم الولايات المتحدة المطلق اللامشروط، سواء في المجالين، الاقتصادي والعسكري، أو على الصعيدين، السياسي والدبلوماسي، في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة، واستعمال أميركا المتواتر للفيتو لصالح ربيبتها، يبرّره تقرير للبنتاغون بأن هذا الكيان يحفظ مصالح القوة العظمى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا ضدا على عراق صدام حسين من قبل، وإيران وحزب الله من بعد في عهدنا هذا.

لا ريب أن هزيمة يونيو/ حزيران 1967 كانت حدثا جسيما، ولربما أكثر فداحة من هزيمة الثائر المصري، أحمد عُرابي، في التل الكبير على أيدي الإنكليز في 1882. إنها هزيمة لم تضمد جراحَها حرب أكتوبر في 1973 واسترجاع مصر صحراء سيناء، ولم ينسها زحف المد التفاوضي «السلامي»، الذي كان من فصوله البارزة أوسلو (1993) وكامب ديفيد (2000)، ففي وجدان الشعوب العربية وضمير قواها الحية هناك يقين بأن فقدان معركةٍ لا يعني بالضرورة فقدان كل شيء، بما فيه آمال الاستئناف وتجاوز الكبوات؛ وهناك أيضا وعي دفين بأن التاريخ حركة وسجال، لا يمكن إسدال ستارته عند فصلٍ من الفصول، أو إيقاف جدليته، بقرار من المنتصرين أو إذعان من المطبعين الانهزاميين المستسلمين؛ وهناك أخيرا وليس آخرا اقتناع متنامٍ بأن مواجهة اسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة والمدججة بكل صنوف الأسلحة المتطورة الفتاكة لا تصحّ وتدوم إلا باستعمال حرب الانتفاضات والاستنزاف وبالتزود أيضا بالسلاح الديني والروحي (الذي لا تتوانى الدولة العبرية في تملكّه وشحذه وتسخيره)، والغاية، على مدى المستقبل المنظور، هي استرجاع كل الأراضي المحتلة في يونيو 1967، وإقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ولا شك أن منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة الزعيم الشهيد ياسر عرفات، قد ترسمت تلك الغاية، حين اضطرت إلى الدخول في مسلسل مفاوضات مع إسرائيل، برعاية أميركا بيل كلينتون، وذلك بُعيد حرب الخليج الثانية، وقامت بتنازلات صعبة، بحيث تنبه الرأي العام الفلسطيني والعربي إلى أن الساسة الإسرائيليين من حزب الليكود أو حزب العمال إنما يتوخّون من مفاوضاتهم فرض سلام على مقاسهم. وذلك في مقابل التخلي عن نسبة من الأرض التي احتلوها في 1967، كما لو أن قصتهم مع الفلسطينيين والعرب نشأت بدءا من هذا التاريخ فقط، حتى إذا قام كيان فلسطيني، ممثلا بدولة أو ما يشبه الدولة، وجد نفسه محاصرا بالمستوطنات المتنامية والطرق المعبّدة الالتفافية وقوى الجيش الرقيبة المتربصة .. ومن شأن هذا كله أن يحصر الوطن الفلسطيني في مجرد إقليم، شبيهٍ بسجنٍ مسيّجٍ مفتوح على السماء، ويفرغ دولته من كل مُقومات السيادة والاستقلال، لتكون جهازا إداريا للحكم الذاتي، مكلفا بتثبيت الأمن، بما فيه أمن إسرائيل. وكلّ العروض والوعود الإسرائيلية هي التي سعت تل أبيب، منذ اتفاقية غزة وأريحا أولا، إلى ترسيخها وتلميعها في مفاوضاتها مع منظمة التحرير، وذلك حتى في عهد العمالي، إيهود باراك (ومعناه لغة البرق). وإن تلك الوعود والعروض، وفي آخر التحليل، وقياسا إلى عمق القضية التاريخي، ما كانت سوى برقِ خُلَّب وجُفاء؛ وهذا ما انتبهت إليه وفضحتهُ شرائح من النخبة الفلسطينية المثقفة، وعلى رأسها المفكر والبحاثة الراحل إدوارد سعيد الذي شرّح اتفاقيات أوسلو المذكورة، وثابر في نقد بنودها وأساسها المهزوز اللامنصف. وقد جاءت انتفاضة المسجد الأقصى المباركة لتصدّق ما ذهبت إليه تلك النخبة، كما أنها ألقمت دعاة التطبيع الحجَر، لا سيما وأن قوى إسرائيل أظهرت للعالم عبر صور الأقمار الصناعية، وبالحجج المادية، ما هي قادرة عليه في ممارسة العنجهية القاتلة والوحشية القصوى. وكل التطورات المتمثلة في القصف الجوي والبحري في قطاع غزة والضفة الغربية تؤكد ذلك، وتبين إلى أي مدىً تذهب إسرائيل في استرخاص أرواح الفلسطينيين، وتعمّد القتل الجماعي الممنهج، في حين أنها أقامت الدنيا ولم تقعدها، لما أسر حزب الله ثلاثة من جنودها وفجّر المتظاهرون الفلسطينيون بعض غضبهم على أربعة آخرين في رام الله ..

إن المظاهرات الحاشدةِ المتعدّدة من أجل فلسطين في معظم البلدان العربية، والتي لها تاريخ مديد، لتدلّ على أن الشعوب في المشرق والمغرب ما زالت مرتبطةً بالقضية

> المروجون العملاء في أيامنا لدعوة التطبيع، أقل ما نقول عنهم إنهم ضعيفو الذاكرة، ناقصو الوعي التاريخي، منزوعو السيادة

الفلسطينية ارتباطا وجوديا ووجدانيا وثيق الوشاح والعرى، وأن جذوة تعلّقها بالأماكن الإسلامية المقدسة لا يمكن أبدا أن تنقص أو تفتر. كما أن تلك المظاهرات الغاضبة ترسل رسائل عديدة، منها واحدة إلى الحكام العرب، لترغيبهم في الإنصات إلى ضمير شعوبهم النابض، والعمل على تلبية مطالبهم وتطلعاتهم؛ ومنها ثانيةً إلى القوى السياسية والمدنية، من أجل أن تقف صفا واحدا متراصّا في القضايا المصيرية الكبرى؛ ومنها أخيرا وليس آخرا رسالة إلى رؤوس مطبّعينا ورموزهم، حجّاج إسرائيل، حتى يعودوا إلى رشدهم، ويحترموا مشاعر مواطنيهم، فيُعرضوا عن اللهث والهرولة وراء حساباتٍ سياسويةٍ ضيقة، أو وعود واتفاقيات سلام عرقوبية، هي والزيزفزن على حد سواء، تحدوهم إلى اعتماد قِصَرِ النظر والذاكرة، وإلى التنكر لوحدة الانتماءَ التاريخي وعلاقات القرابة والتجانس. وأملنا أن يتأملوا كلماتٍ بيناتٍ صادقة للمستشرق الكبير الراحل، جاك بيرك، والتي يعلل بها وقوفه إلى جانب القضية العربية - الفلسطينية: «إني لا أرى أيَّ تبرير معقول لمعاقبة العرب على الجرائم النازية، كما لا أرى أيَّ حجة معقولة لإقامة حركة توسعية إسرائيلية في الأزمنة الحاضرة على ذكريات توراتية» (مذكرات الضفتين، ص 199).

في بعض أوساطنا المغربية، وحتى خارجها عربيا، تتعالى أحيانا أصواتٌ نشاز تدعو إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، أي الاعتراف بوجوده وإقامة علاقات «عادية»، كما مع مجمل بلدان المعمور، ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وسواها؛ فمن مثقفٍ يكتب أنْ ليس بين المغرب والدولة العبرية مشكلات، ومن زمر باتت تلّ أبيب والقدس الغربية ومدن أخرى قبلةً يحجّون إليها متى تملّكهم الشوق والحنين، ويجولون فيها معجبينَ خاشعين، آخذين لهم صورا مع العَلَم الإسرائيلي ورموز سيادية أخرى؛ هذا فضلا عن عيّنة من أهل الثقافة والإعلام المغاربة، وهم قلة وشواذ، زاروا خلال القرن الماضي إسرائيل، والتقوا فرحين فخورين ببعض فطاحلها وصقورها، من أبرزهم الوزير الأول الأسبق شمعون بيريز الذي أقدم، طمعا في ولاية ثانية وتزلفا لليمين الاستئصالي، على الأمر بعملية «عناقيد الغضب» (أبريل/ نيسان 1996) وبمذبحة قانا جنوب لبنان، أغلب ضحاياها أطفال ونساء وعجزة، هربوا مروَّعين إلى ملجأ تابع لهيئة الأمم المتحدة. ومن أولئك «الحجّاج» من ندموا على فعلتهم، حيث لا ينفع الندم لنسيانها أو التفكير عنها، ومنهم اليوم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ذليلا مهانا.

أما المروجون العملاء في أيامنا لدعوة التطبيع، فإن أقل ما نقول عنهم إنهم ضعيفو الذاكرة، ناقصو الوعي التاريخي، منزوعو السيادة، عديمو الإحساس بقيم المسؤولية والعدل والإنصاف، وهذا التوصيف هو ما بات حديثا ينسحب، وبشدة أخطرَ، على بلدين عربيين، الإمارات والبحرين. وإذا ما استخضرنا ذكرى الشيخ زايد بن سلطان، قدّس الله روحه، مؤسس هذا الاتحاد على ركنين لا انفصام لهما: العروبية هويةً والإسلام مرجعية. ولعمري إن هذا المؤسس العظيم، رحمة الله عليه، لنحسبه، متمثلين عقيدته السَّنِيَّة وعقله المستنير، براءً مما اجترحه أعقابُه المخلفون، فمن أمحل المحال أن يرضى عنهم وعن ردّتهم ولا أن يعدهم بالتالي من سلالته الطاهرة التليدة. ويذكر تاريخ القرن العشرين للشيخ زايد وقوفه المادي والمعنوي إلى جانب مصر في حرب أكتوبر 1973 التي عبَر فيها جيشها قناة السويس، وانتصر على الجيش الإسرائيلي، مكسّرا أسطورة قوته التي لا تقهر. كما أن الشيخ زايد كان من أشد القادة العرب دفاعا على وجوب استعمال «سلاح النفط» ضد حماة الدولة العبرية الغربيين بإيقاف تصدير الذهب الأسود إليهم، ما أحدث عندهم أزمة اقتصادية خانقة غير مسبوقة .. وللحديث بقية.

(كاتب وروائي ووزير مغربي سابق)

ترامب في مواجهة إعصاري الانتخابات وكورونا

عبد الباسط سيدا

عادة ما تحظى الانتخابات الرئاسية الأميركية باهتمام العالم أجمع؛ ولكن انتخابات الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري كانت استثنائية من جهة المتابعة وملاحقة المتغيرات، والحرص على معرفة تفاصيل تحولات الرأي العام الأميركي أولاً بأول. كما كان هناك اهتمام لافت بقواعد هذه الانتخابات، سيما ما يتصل منها بعدد (ودور) أعضاء المجمع الانتخابي، وحجم توزعهم بين مختلف الولايات وفق النسب العددية، هذا فضلاً عن تاريخ اجتماعهم، وآلية اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الرئيس المقبل وتثبيته، فقد باتت هذه التفصيلات والدقائق وغيرها، هذه السنة، جزءاً من معرفة الناس العاديين، نتيجة الاهتمام غير العادي بهذه الانتخابات التي انتهت، وأعلنت إعلاميا نتيجتها التي أعرب معظم الأميركيين عن سعادتهم بها. ولم تقتصر مظاهر الفرح على الأميركيين وحدهم، بل شملت مناطق واسعة في العالم، وانعكس ذلك في مسارعة زعماء غالبية الدول إلى تهنئة الرئيس المنتخب، جو بايدن، وإعرابهم عن تطلعهم للتعاون معه. هذا كله بينما لم يقبل الرئيس الحالي، دونالد ترامب، بعد بالنتيجة، وما زال مصراً على أن عمليات تزوير كبرى حدثت، وأدت، وفق ما يصرّ عليه، إلى سرقة الفوز منه، على الرغم من أن أصواتا وازنة كثيرة في الحزب الجمهوري قد تواصلت مع بايدن، وهنأته بالفوز، ووجدته الشخص المناسب في هذه المرحلة، وتمنت له التوفيق.

تفسّر عوامل موضوعية ظاهرة الاهتمام الاستثنائي بالانتخابات الأميركية هذا العام، تتمثل، أساسا، في جملة من الأزمات والتوترات، والمنافسات والخصومات التي قد تتحول إلى نزاعات عسكرية، ما لم تعالج بصورة مناسبة في مناطق عديدة، فالأوضاع في سورية واليمن وليبيا ما زالت ملتهبة. كما أن الأوضاع في شبه الجزيرة الهندية ليست على ما يُرام. وكذلك في جنوب شرق آسيا وفي أميركا اللاتينية. هذا إلى جانب العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة والصين، خصوصا في الميدان التجاري. فضلاً عن استفادة روسيا من الانكفاء الأميركي، وتعزيزها وجودها في مناطق متعددة، سيما في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ضغطها المتزايد على الأوروبيين. وضمن القارة الأوروبية، هناك خلافات وتباينات أدت إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بمباركة واضحة من ترامب. هذا بالإضافة إلى موضوع الموقف من الجماعات الإسلاموية المتشدّدة في أوروبا، والتشنجات الخاصة التي ولّدها التهجم على الإسلام. وإلى جانب هذا كله وذاك، تشكل أزمة جائحة كوفيد 19 (كورونا) كابوساً ثقيلاً أنهك سائر الدول، وتسبب في أزمة اقتصادية عميقة. ويُشار في هذا السياق أيضاً إلى المخاطر التي تهدّد المناخ، وتنذر بنتائج كارثية غير مسبوقة.

وتستوجب جميع هذه المسائل والقضايا، وغيرها، وجود زعامة دولية قادرة على إعادة التوازن إلى المعادلات المختلة، أو اعتماد معادلاتٍ جديدة، تأخذ بالاعتبار واقع المتغيرات الحاصلة، وتستشفّ أبعاد التحولات المستقبلية المتوقعة، وسبل التعامل معها.

إلى جانب العوامل الموضوعية التي كانت، وما زالت، أساسيةً في عملية تفسير الاهتمام بالانتخابات الأميركية؛ هناك عوامل ذاتية، أضفت أهمية خاصة على انتخابات هذه الدورة، تتمحور بصورة رئيسة حول شخصية الرئيس ترامب نفسها، فطريقة وصوله الغريبة إلى موقع مرشح الحزب الجمهوري؛ ومن ثم فوزه في الانتخابات، والإشكالات التي كانت؛ والتساؤلات والتحقيقات التي طاولت موضوع فوزه، خصوصا من ناحية الدور الروسي في الانتخابات الأميركية؛ وحرصه الشديد على عدم توجيه انتقاداتٍ مباشرة إلى الرئيس الروسي، بوتين، ودوره في أماكن عديدة، سيما في سورية وأوكرانيا، هذا إلى جانب اضطراب علاقاته مع أركان إدارته منذ اللحظة الأولى، والحجم الكبير للاستقالات والإقالات التي شملت الوزراء الأساسيين لديه، فضلاً عن المسؤولين الأمنيين الكبار؛ وغالباً ما كان يتم الإعلان عن هذه العمليات بتغريداتٍ اشتهر بها ترامب، كانت تتضمن عباراتٍ توبيخية بحق المستقيلين أو المقالين، لا تتناسب أبداً مع موقع زعيم أقوى دولة في العالم.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان توتير الأجواء مع الأوروبيين، وهم الذين ما زالوا يعتبرون أنفسهم الحلفاء الاستراتيجيين لأميركا. وقد تمثل هذا التوتر في انسحابه الإشكالي من اتفاقية باريس للمناخ 2015، وإيقاف دعم وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين (أونروا) صيف 2018، والانسحاب من اليونسكو أواخر 2018، وفرضه الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية، الأمر الذي دفع الأوروبيين نحو الشعور بالمخاطر الجسيمة التي تهدّدهم، خصوصا بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فبدأ الحديث عن بناء قوة عسكرية أوروبية يأخذ طابعاً أكثر جدّية، فمثل هذه القوة ستكون، وفق مؤيّدي الفكرة، أداة دفاع مطلوبة حين اللزوم، سيما في أجواء تنامي القوة العسكرية الروسية المجاورة لهم. هذا إلى جانب قرار ترامب الانسحاب من منظمة الصحة العالمية في خضم مواجهة العالم لجائحة كوفيد 19، والحديث عن إمكانية الانسحاب من منظمة التجارة العالمية.

أما داخلياً، فقد أثار ترامب حفيظة قطاعات واسعة من الأميركيين؛ مع حرصه في المقابل على تمتين العلاقات مع المتدينين المحافظين، ولجوئه إلى دغدغة المشاعر القومية/ الوطنية الأميركية، ومخاطبته بصورة أساسية الريفيين البيض، ومحدودي الثقافة، بخطابه الشعبوي المباشر، وتباهيه بتأمين مزيدٍ من فرص العمل، وتساهله المثير للجدل في موضوع بيع السلاح للمواطنين، ورفض قانون الضمان الصحي الذي أقر في عهد الرئيس أوباما، وعدم تمكّنه من طرح البديل الأفضل. كما لم يراع ترامب وضعية الطبقة الوسطى، بل عمل على تخفيض الضرائب المفروضة على أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة. ولم يتمكّن من معالجة قضايا التمييز العنصري التي يعاني منها الأميركيون السود تحديداً، وقد بدا ذلك واضحاً جلياً في أثناء المظاهرات

> استلهمت القوى اليمينية المتطرّفة، خصوصاً القومية منها في العالم، التوجهات الشعبوية في خطاب ترامب

والاحتجاجات بعد تسبب الشرطة في وفاة جورج فلويد. كما أثار الاستهتار بجائحة كورونا تساؤلات وانتقادات كثيرة، وتسبب في جدلٍ كثير بشأن جدية الرئيس، وأهليته لمعالجة الأزمات الكبرى.

وعلى الصعيد الدولي، أثار الرئيس ترامب الأزمة تلو الأخرى مع جميع الدول تقريباً. مع المكسيك بخصوص الجدار، وداخل أميركا اللاتينية، كما أثار الخلافات مع كندا. ولم يتمكّن من تحديد موقف واضح من الامتداد الإيراني في دول المنطقة، على الرغم من إلغائه الاتفاقية النووية، وإعطائه الأوامر بقتل قاسم سليماني، فهو لم يتمكّن من إقناع الأوروبيين بوجهة نظره بشأن الاتفاقية مع إيران من ناحية؛ ولم يمارس الضغط المطلوب على الإيرانيين، لوضع حد لتدخلاتهم المتصاعدة في مختلف دول المنطقة من ناحية أخرى. والأمر نفسه بالنسبة إلى الملف السوري الذي ما زال جرحاً مفتوحاً، ينتظر موقفاً أميركياً حاسماً لمساعدة الشعب السوري على تجاوز المحنة التي في طريقها نحو إكمال عامها العاشر. وبخصوص النزاع العربي الإسرائيلي، حرص ترامب على إرضاء الجانب الإسرائيلي، أو بتعبير أدق مساعدة صديقه نتنياهو، ومن دون الأخذ بالاعتبار المصالح الأميركية الاستراتيجية الكبرى في المنطقة، إلى جانب إخلاله بمبدأ حل الدولتين الذي أقرّته الأمم المتحدة. وهو الموضوع الذي أثار خلافا مع الجانب الأوروبي الذي يتطلع إلى حلٍ واقعي مستدام، يأخذ مصالح الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، بالاعتبار.

على صعيد آخر، أثارت تصريحات ترامب وإجراءاته ردود أفعال سلبية عديدة بين المسلمين في أنحاء العالم، بحديثه عن «الإرهاب الإسلامي»، ومن دون أي تمييز بين الإسلام والجماعات الإسلاموية المتشددة التي تمارس إرهابها تحت اسم الإسلام الذي تستغله أيديولوجية لتجييش الأنصار وتعبئتهم، هذا إلى جانب منعه دخول مواطني عدة دول إسلامية إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتشدّده في موضوع الهجرة، وخطابه الشعبوي في هذا المجال؛ فضلاً عن تشديده المستمر على شعار «أميركا القوية أولاً».

وقد استلهمت القوى اليمينية المتطرّفة، خصوصا القومية منها في مختلف أنحاء العالم، هذه التوجهات الشعبوية في خطاب ترامب، سيما تشديده على مبدأ المصالح الأميركية أولاً، ما رسّخ انطباعاً بأن المرحلة باتت مرحلة التقوقع والشعارات الشعبوية؛ مرحلة الادعاء بحل المشكلات، ومعالجة القضايا، وتسويق ذلك إعلامياً ودعائياً، بينما الأمور على أرض الواقع مغايرة تماماً لما يُروّج ويُقال، فقد تحدث ترامب عن إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وأمر بسحب القوات الأميركية من شرقي الفرات، في حين أن الجميع كان يعلم أن الأسباب الحقيقية لظهور «داعش»، والأدوار الوظيفية التي قام بها ما زالت موجودة وفاعلة. والجميع في انتظار اعتراف ترامب بنتيجة الانتخابات الأميركية؛ وإلا فستكون هناك جولة قضائية بينه وبين الرئيس المنتخب بايدن. وستكون الخطوة اللاحقة تشكيل فريق الإدارة الجديدة، وتحديد ملامح السياسات القادمة، وبلورة معالم الاستراتيجيات التي ستكون مرجعية التعامل مع مختلف القضايا الداخلية والدولية.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads